



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف | 27 حزيران/ يونيو، 2019

الانتخابات الرئاسية الموريتانية: هل ضاعت فرصة أخرى للتحول الديمقراطي؟

وحدة الدراسات السياسية

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علمية رصينة ضمن ثلاث سلسلات هي: تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العام في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقاً للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2019

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرف، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: +974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1. دلالات النتائج وأسباب فوز مرشح النظام
2. انعكاسات نتائج الانتخابات على بنية النظام وعلاقاته الخارجية
3. موقع ولد عبد العزيز في المشهد بعد الانتخابات
3. موقف المؤسسة العسكرية
3. الموقفان الداخلي والخارجي من نتائج الانتخابات
4. خاتمة

شهدت موريتانيا يوم 22 حزيران/ يونيو 2019 انتخابات رئاسية تعددية فاز فيها مرشح الحزب الحاكم محمد ولد الغزواني الذي حصد الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى، بخلاف ما توقعته استطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات⁽¹⁾. وهذه المرة الأولى التي يجري فيها تداول سلمي على السلطة في بلد شهد عددًا من الانقلابات العسكرية في الفترة 1978 - 2008.

وقد مثلت سنة 2007 المحطة الرئيسة في الانتقال الديمقراطي الموريتاني بوصول أول رئيس مدني منتخب للحكم، لكن انقلاب السادس من آب/ أغسطس 2008 الذي قاده الرئيس المنتهية ولايته محمد ولد عبد العزيز أجهض التجربة. بيد أن المعارضة الموريتانية مدعومة بمواقف الاتحاد الأفريقي وأوروبا والولايات المتحدة الأميركية استطاعت أن تفرض على الانقلابيين الدخول في تسويات تكللت باتفاق داكار الذي وضع أسس العودة إلى المسار الديمقراطي، فأجريت انتخابات رئاسية في عامي 2009 و2014 فاز بهما الرئيس ولد عبد العزيز. وتعد الانتخابات الأخيرة، الثالثة التي تجري بعد الاتفاق.

دلالات النتائج وأسباب فوز مرشح النظام

وصلت نسبة المشاركة في الانتخابات إلى 62.66 في المئة⁽²⁾. وهي نسبة معتبرة مقارنة بنسبة المشاركة في انتخابات 2014 الرئاسية والتي كانت في حدود 56.46 في المئة. حصل محمد ولد الغزواني على نسبة 52.01 في المئة. ويدل فوزه من الجولة الأولى على قوة التحالف الذي دعمه والمتمثل بالسلطة والقبيلة والجماعات الصوفية. ويعود ولد الغزواني تجسيدًا عمليًا لتلاقي مصالح ذلك المثلث، فهو الرجل الثاني في النظام من خلال قيادته الجيش ووزارة الدفاع، وشارك في الانقلاب العسكري الأخير مع الرئيس المنتهية ولايته، وينتمي إلى أسرة دينية ذات ارتباطات تاريخية بالطرق الصوفية في موريتانيا، هذا فضلًا عن انتمائه جغويًا إلى الشرق الموريتاني الذي يضم غالبية السكان. وقد لوحظ خلال هذه الانتخابات تراجع تأثير "المال السياسي" ودور رجال الأعمال، وهو ما أشار إليه الرئيس المنتهية ولايته محمد ولد عبد العزيز بالقول: "إن الدولة باتت أقوى من رجال الأعمال"⁽³⁾. ويعود ذلك إلى الصدام الذي حصل بين ولد عبد العزيز وأهم داعميه الماليين في عام 2009: رجل الأعمال المنفي محمد ولد بوعماتو، الذي يتهم إلى جانب قطاع عريض من رجال الأعمال النظام بالسعي إلى تكوين طبقة منتفعين جديدة مرتبطة به.

أما الوزير الأول السابق ومرشح المعارضة سيدي محمد ولد بوبكر الذي تلقى دعمًا من التيار الإسلامي ممثلًا بحزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية "تواصل" فقد حل في المركز الثالث بنسبة 17.87 في المئة من الأصوات. وتمثلت المفاجأة بفوز المرشح الحقوقي بيرام ولد الداه اعبيد بالمركز الثاني بإحرازه أكثر من 172 ألف صوت، أي 18.58 في المئة من الأصوات، واستطاع التفوق على الرئيس المنتخب ولد الغزواني في العاصمة الاقتصادية نواذيبو؛ ما يعني أن الخطاب الحقوقي الخاص بمضالم فئات اجتماعية معينة أبرزها الحراطون، أي الأرقاء السابقون الذين يُشكلون غالبية سكانية، كان عاملاً في هذه الانتخابات وإن كان البعض يرى في النتائج التي حققها بيرام فرزًا لونيًا بدأ يتطور ويُشكّل خطرًا على الجماعة الوطنية الموريتانية وتجربتها الديمقراطية، بحيث أصبحت النزعة اللونية أو العرقية تظاهري في فاعليتها دور النزعة القبلية.

ويستدل البعض في تأكيدهم هذه المخاوف بالنسبة الضعيفة التي حظي بها المرشح محمد سيدي مولود (2.44 في المئة) الذي يُعد وجهًا تقدميًا وصاحب تجربة سياسية ثرية بمقارعة الأحكام العسكرية المتوالية

1 حول أهم نتائج استطلاعات الرأي انظر: محمد يحيى حسني، "ماذا تقول استطلاعات الرأي مع بدء الانتخابات الرئاسية الموريتانية؟"، ألترا صوت، 2019/6/22، شوهد في 2019/6/25، في: <http://cutt.us/CRpQE>

2 يمكن الاطلاع على النتائج من خلال موقع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، في: <http://www.ceni.mr/node/91>; <http://ceni.mr/node/92>

3 مؤتمر صحفي لرئيس الجمهورية محمد ولد عبد العزيز، يوتيوب، 2019/6/20، شوهد في 2019/6/21، في: <https://bit.ly/2ZYrGb>

منذ السبعينيات، هذا فضلاً عن كونه مرشحاً لأعرق حزبين معارضين هما حزب تكتل القوى الديمقراطية الذي يرأسه أحمد ولد داداه الزعيم التاريخي للمعارضة الموريتانية وحزب اتحاد قوى التقدم، وريث حركة الكادحين الموريتانيين التي نشطت بقوة في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته. وبناء عليه، يمكن القول إن أحزاب المعارضة الموريتانية التقليدية ووجوهها البارزة بدأت قوتها تتلاشى، مع صعود قوى سياسية جديدة، تمثلها أساساً حركات حقوقية ذات خطاب راديكالي تعتبر مبادرة انبعاث الحركة الانعاقية "إيرا" التي يرأسها بيرام ولد الداه اعبيد، ممثلها الأبرز، إضافة إلى التيار الإسلامي ممثلاً بـ "تواصل" الذي حل تحالفه في المكان الثالث.

انعكاسات نتائج الانتخابات على بنية النظام وعلاقاته الخارجية

من الأمور التي تُحسب للنظام الحالي سماحه بمستوى مقبول من الحريات السياسية والإعلامية، لكنه لا يتردد في استخدام وسائل القمع عندما يجد حاجة إليها، كما حصل عقب إعلان نتائج الانتخابات من إنزال قوات عسكرية وشبه عسكرية إلى شوارع العاصمة نواكشوط واعتقال بعض المحتجين على النتائج، تحت طائلة ما أسمته السلطات القيام بأعمال تخريبية. كما تم اقتحام مقرّ أحزاب المعارضة وإغلاقها لاحقاً، هذه الإجراءات تؤكد محافظة النظام على نهج القمع في التعامل مع الأزمات السياسية والاعتماد على المقاربة الأمنية في تسويتها.

من المبكر الحكم على ما إذا كان الرئيس ولد الغزواني سيعمد إلى إحداث تغييرات جذرية في بنية النظام وسط خلاف على تقييمه بين من يرى أنه سيستمر في نهج سلفه وزميله، ولد عبد العزيز، ومن يرى أنه يتمتع بقوة الشخصية اللازمة لخط نهجه الخاص به، رغم أن الرئيس المنتخب حرص على استخدام لهجة تصالحية في خطاب حملته الانتخابية، خلاف لهجة سلفه وأسلوبه، وإن كانت أكثر التخوفات تعود إلى كونه شريكاً في الانقلابات العسكرية السابقة، وأنه عملياً مرشح المؤسسة العسكرية التي يحتل رأس الهرم فيها.

على مستوى علاقات موريتانيا الخارجية، لا يتوقع أن تؤثر نتائج الانتخابات كثيراً فيها. تاريخياً، حرصت موريتانيا على النأي بنفسها عن اصطفاقات المحاور في إقليمها، ويعود ذلك إلى تجربة حرب الصحراء التي كبدت موريتانيا خسائر كبيرة بعد الفشل الذريع الذي فُتيت به والذي جعل بعض كتائب البوليساريو تصل إلى العاصمة نواكشوط. من حينها اتبعت موريتانيا سياسة خارجية متوازنة حاولت من خلالها القيام بدور الوسيط في النزاعات، والنأي عن أن تكون طرفاً فيها إلا ما كان من أزمة نهاية الثمانينيات مع السنغال بسبب اتهام موريتانيا السنغال بدعم انقلاب عسكري قاده ضباط من الزنوج الموريتانيين.

لكن فترة حكم ولد عبد العزيز اتسمت بالمزاوجة بين سياسة خارجية صدامية إلى حد ما وسياسة تدخّلية قائمة على الوساطة لنيل الاعتراف والفاعلية الدبلوماسية، وتبين ذلك جلياً خلال الأزمة التي وقعت مع المغرب والاندحاز إلى خيارات الجزائر في بعض الأحيان، وتدخّل موريتانيا وسيطاً في عدة ملفات إقليمية. لكن أزمة حصار قطر مثلت ذروة انخراط موريتانيا في سياسة المحاور إثر قرارها قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر والانسجام شبه الكامل مع رؤية دول الحصار، ومن بين كل دول الإقليم التي اتخذت موقفاً منحازاً إلى ثلاثي حصار قطر، وحدها موريتانيا حافظت على موقفها المنحاز. بل إن الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز في آخر مؤتمر صحفي له عشية الانتخابات الرئاسية عاد وشدد على عدائه لقطر، قائلاً إنه كان يريد أن يقطع العلاقات معها بعد الربيع العربي مباشرة⁽⁴⁾. بدأ ولد عبد العزيز، في مقابله الأخيرة، كأنه يريد تحميل تركته السياسية لخلفه ولد الغزواني الذي تربطه علاقات توصف بالقوية بولي عهد أبوظبي محمد بن زايد. وبناء عليه، من المتوقع أن يستمر الموقف الموريتاني الداعم للمحور السعودي الإماراتي.

4 مؤتمر صحفي لرئيس الجمهورية محمد ولد عبد العزيز.

موقع ولد عبد العزيز في المشهد بعد الانتخابات

حضر ولد عبد العزيز بقوة في حملة ولد الغزواني الانتخابية وأعلن أنه من يقف وراء ترشيحه. لكن بقدر ما شكّل دعم ولد عبد العزيز عامل قوة للغزواني نظراً إلى موقعه في الحكم، فقد أربكه خاصة في حملته الانتخابية، حيث بدا ولد الغزواني حارساً لإرث ولد عبد العزيز أكثر منه صاحب مشروع يخاطب جماهير متعطشة للتغيير والتحديث مع إقبال موريتانيا على عصر الطاقة والغاز والذي يأمل كثيرون أن يؤدي إلى تغيير الواقع الصعب الذي تعكسه نسبتا البطالة والفقر المرتفعتان. لم يخف ولد عبد العزيز نيته البقاء في المشهد السياسي لكن ليس رئيساً للحكومة، بل ربما من خلال رئاسته حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم، كما أشار هو إلى ذلك في مقابله الأخيرة⁽⁵⁾، وكان قبلها قد أدلى بتصريح في مدينة روصو جنوب موريتانيا بأنه سيتابع مشاريع الدولة من داخل القصر ومن خارجه، وهو ما أوّل البعض بأنه يسعى إلى القيام بدور الوصاية على حاكم موريتانيا الجديد، في ضوء أقاويل عن تورط ولد عبد العزيز في ملفات فساد تستدعي بقاءه في المشهد خوفاً من التعرض للمحاسبة أو المساءلة القانونية.

موقف المؤسسة العسكرية

ما زالت المؤسسة العسكرية تحتفظ بالموقع الأهم في المشهد السياسي في موريتانيا، في ضوء توافق قادتها على دعم الرئيس الجديد، الذي يعد ممثلاً خالصاً لها. وقد سجّل حضور بعض وجوهها البارزين في حملة ولد الغزواني الانتخابية. لكن حيادها الشكلي في التأثير في الانتخابات، خاصة مع السماح للعسكريين والأمنيين بالاقتراع مع المدنيين في يوم واحد، عكس ما كان معمولاً به في السابق، يعدّ موقفاً دالاً على نوع من الاطمئنان إلى سيطرتها على الوضع، ولم يتعرض موقف المؤسسة العسكرية لاختبار حقيقي من موقفها من الديمقراطية ونقل السلطة سلمياً، باعتبار أن السلطة يجري تداولها بين ضباط سابقين يعبرون عن مصالحها، ومن غير المعروف ما سيكون عليه موقف الجيش فيما لو فاز مرشح غير مرشحها.

الموقفان الداخلي والخارجي من نتائج الانتخابات

أجمع مرشحو المعارضة على رفض نتائج الانتخابات، لأسباب متعددة. وبحسب بيان وقّعه رباعي المعارضة المشارك في الانتخابات فإنه يستحيل، في ضوء النتائج التي بحوزتهم، فوز أي من المرشحين في الشوط الأول، ولذلك قرروا خوض نضال سلمي لحماية ما أسموه بالخيارات والمكاسب الديمقراطية. وبالفعل دعا المرشحون الأربعة أنصارهم للنزول إلى الشارع والاحتجاج، قبل أن يؤجّلوا موعد مسيرتهم الاحتجاجية إلى الخميس 27 حزيران/ يونيو 2019 بعد استدعائهم بشكل مفاجئ من طرف وزير الداخلية واندلاع أعمال شغب في العاصمة نواكشوط وانتشار الأمن وتطويقه أهم الأماكن التي انطلقت منها الاحتجاجات عشية إعلان النتائج. وقد اتخذت السلطات الموريتانية إجراءات أمنية إضافية مشددة؛ منها قطع الإنترنت قطعاً كاملاً⁽⁶⁾ واقتحام المقار الحزبية لمرشحي المعارضة وإغلاقها لاحقاً، إضافة إلى أن وزارة الداخلية أصدرت بياناً حذرت فيه من الاحتجاج قبل أن يخرج وزير الداخلية نفسه في مؤتمر صحفي قال فيه إن الاحتجاجات مكيدة تقف خلفها أيادٍ أجنبية⁽⁷⁾. وفي هذا الصدد استدعت الخارجية الموريتانية كلاً من سفراء مالي والسنغال والغابون⁽⁸⁾

5 المرجع نفسه.

6 "انقطاع كامل للإنترنت في موريتانيا"، الأخبار (وكالة أنباء موريتانية مستقلة)، 2019/6/25، شوهد في 2019/6/26، في: <https://bit.ly/2YhjFye>

7 "وزير الخارجية يجتمع بسفراء مالي والسنغال وغامبيا"، الأخبار، 2019/6/25، شوهد في 2019/6/26، في: <https://bit.ly/2xcUck8>

8 "موريتانيا: استدعاء سفراء مالي والسنغال وغامبيا بخصوص أحداث الشغب"، صحراء ميديا، 2019/6/25، شوهد في 2019/6/27، في: <https://bit.ly/2J8cdzf>

على خلفية أعمال الشغب التي قالت موريتانيا إن أجنب شاركوا فيها. واستدعاء سفراء هذه البلدان يعيد إلى الأذهان محاولة رسم خارطة عرقية للأزمة السياسية التي تلوح في الأفق.

دفع هذا الأمر بعض الأطراف الدولية إلى اتخاذ مواقف بعضها مؤيد وبعضها الآخر متوجس من نُذر أزمة محتملة؛ حيث دعت سفارة الولايات المتحدة في نواكشوط إلى "احترام حرية التعبير والتجمع باعتبارهما ضرورة للديمقراطية"، ودعت أطراف العملية أيضاً إلى "المشاركة في حوار سلمي في فترة ما بعد الانتخابات"⁽⁹⁾. وقامت الأمم المتحدة بالتدخل للحيلولة دون استفحال الأزمة عبر لقاءات قام بها المبعوث الخاص للأمين العام إلى غرب أفريقيا مع قادة المعارضة والرئيس المنتخب ولد الغزواني، لكنه لم يكشف عن معلومات بخصوص ما تداوله مع المرشحين إلا ما كان من حُثم على الهدوء والابتعاد عن العنف وترك المسار الانتخابي يتواصل حتى نهايته⁽¹⁰⁾. في حين غاب أي موقف فرنسي مما يجري على الرغم من المصالح الإستراتيجية لفرنسا في موريتانيا، ورغم اقتحام محتجين السفارة الموريتانية في باريس. أما المواقف الدولية المؤيدة لنتائج الانتخابات فأهمها عربياً الموقف الإماراتي حيث باذر ولي عهد أبوظبي إلى الاتصال بولد الغزواني بحسب ما أعلن عنه الحساب الرسمي لمحمد بن زايد على تويتر، كما قام الملك المغربي محمد السادس بإرسال برقية تهنئة لولد الغزواني ليكون ثاني قائد عربي يقوم بذلك في ضوء ما شهدته العلاقات الموريتانية المغربية من توتر⁽¹¹⁾. أما أوروبياً فكانت إسبانيا الدولة الأوروبية الوحيدة التي أشادت بالانتخابات ووصفتها بأنها "تمثل انتقالاً دستورياً على أعلى هرم السلطة في هذا البلد"⁽¹²⁾.

خاتمة

تمثل الانتخابات فرصة لانتقال ديمقراطي حقيقي. لكن من الصعب أن تتحقق هذه الفرصة، في ضوء إصرار المؤسسة العسكرية على القيام بدور سياسي، يتمثل بالتحكم في نتائجها ورفض القوى المدنية ذلك. ويعيد المأزق الحالي إلى الذاكرة مأزق عام 2008 بعد إطاحة أول رئيس مدني منتخب، مع فارق أنه في الحالة الأولى كنا أمام انقلاب عسكري على رئيس مدني منتخب، أما في الحالة الثانية فيجري تداول السلطة عن طريق صناديق الاقتراع بين ضباط في المؤسسة العسكرية. فهل يدفع ضغط الأزمة مع الموقف الدولي إلى تسوية سياسية تحقق نوعاً من الشراكة في السلطة في موريتانيا؟ أم إن نهج الأحادية وتبني خيارات أمنية وإقصائية سيستمر بالرغم من الضريبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتكبدها البلاد؟

9 "سفارة أمريكا بنواكشوط: حرية التعبير والتجمع ضرورية لاستمرار الديمقراطية"، الأخبار، 2019/6/24، شوهد في 2019/6/26، في: <https://bit.ly/2ZKTCQ4>

10 "مبعوث أممي يعقد لقاءات مع مرشحي المعارضة للرئاسيات بموريتانيا"، الأخبار، 2019/6/24، شوهد في 2019/6/26، في: <https://bit.ly/2FCQnCW>

11 انظر: "ملك المغرب يهنئ غزواني ويتطلع لدفعة قوية في العلاقات"، الأخبار، 2019/6/24، شوهد في 2019/6/27، في: <https://bit.ly/2Klf5WD>

12 انظر: "إسبانيا تهنئ غزواني وتجدد التزامها بتنمية موريتانيا"، الأخبار، 2019/6/24، شوهد في 2019/6/27، في: <https://bit.ly/2LoegSo>